

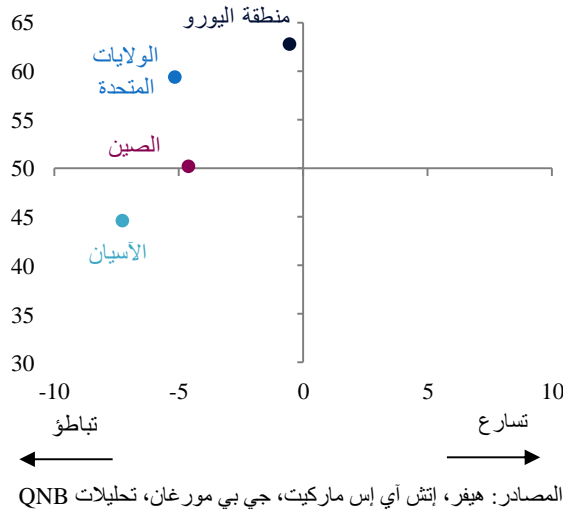
هل بدأ تعافي الاقتصاد العالمي يفقد الزخم؟

المتحدة ومنطقة اليورو والصين)، إلا أنها ظلت تفقد الزخم، حيث تراجعت من مستوياتها المرتفعة التي سُجّلت خلال الأشهر القليلة الماضية. ويأتي هذا التراجع بقيادة الولايات المتحدة والصين، اللتين قادتا عملية التعافي العالمي بعد الركود الكبير الذي أعقب الجائحة، حيث انخفضت بيانات مؤشر مديري المشتريات بشكل كبير في الولايات المتحدة واقتربت بيانات الصين من المستوى المحايد البالغ 50 نقطة. وقد بدأت منطقة اليورو، التي تأخرت عن بقية الاقتصادات الكبرى في عملية التعافي، تشهد تباطؤاً.

ثانياً، تؤثر السلالة دلنا المتحورة من كوفيد-19 على التصنيع في بعض الاقتصادات الناشئة الآسيوية، ولا سيما اقتصادات رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). وتؤدي زيادة حالات الإصابة الجديدة بدلنا في دول آسيان إلى تزايد تدابير التباعد الاجتماعي وحدث تراجع اقتصادي مفاجئ في العديد من البلدان، بما في ذلك إندونيسيا وماليزيا وفيتنام وتايلاند.

الاتجاهات الرئيسية لمؤشر مديري مشتريات قطاع التصنيع

(مستويات مؤشر مديري المشتريات في يوليو 2021 مقابل مستويات الذروة مؤخراً في مؤشر مديري المشتريات)



ثالثاً، تستمر قيود الإمداد المرتبطة بكوفيد-19 في العديد من القطاعات في تكبير نمو التصنيع في العديد من الاقتصادات، بما في ذلك في القوى الصناعية الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين وأجزاء من أوروبا الوسطى. في الواقع، على الرغم من انخفاض الطلبات العالمية الجديدة من المستويات المرتفعة القصوى، تشير المكونات الأخرى لاستطلاعات مؤشر مديري المشتريات إلى أن أوقات تسليم الموردين تزداد طولاً. وتشمل قيود الإمداد انخفاض مستويات المخزون بالإضافة إلى الاختناقات وغيرها من الاضطرابات المرتبطة بجائحة كوفيد في الإنتاج الصناعي والبنية التحتية للنقل، مثل الموانئ والحاويات والشبكات اللوجستية.

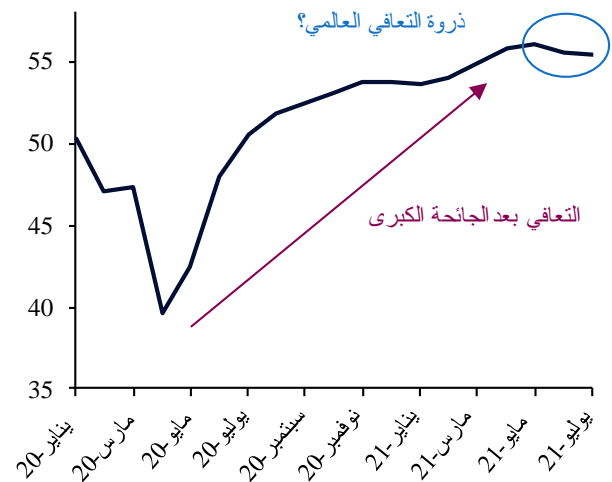
في وقت سابق من العام الماضي، عندما أدت تداعيات الجائحة إلى صدمات اقتصادية سلبية غير مسبوقة، تراجعت مؤشرات النشاط الاقتصادي. فقد تراجع مؤشر مديري مشتريات قطاع التصنيع العالمي، وهو مؤشر يعتمد على الاستطلاعات ويقاس مدى تحسن أو تدهور العديد من مكونات النشاط الاقتصادي مقارنة بالشهر السابق، إلى أدنى مستوى له على الإطلاق، حيث بلغ 39.6 نقطة في شهر مارس 2020. وعادة، يمثل حاجز الـ 50 نقطة في المؤشر الحد الفاصل بين التغيرات الانكماشية (دون 50 نقطة) والتغيرات التوسعية (فوق 50 نقطة) في ظروف مزاولة الأعمال.

ولكن مع إعادة الافتتاح التدريجي للاقتصادات الرئيسية وقيام صناعات السياسات بدعم الطلب بحوافز قوية، تحسن مؤشر مديري مشتريات قطاع التصنيع العالمي بشكل ملحوظ، مما يشير إلى أن التعافي الاقتصادي قد تلقى دفعة قوية. في الواقع، ظل المؤشر في المنطقة التوسعية لمدة ثلاثة عشر شهراً على التوالي، ووصل أعلى مستوياته على الإطلاق عند 56 نقطة في شهر مايو 2021.

وعلى الرغم من أن القراءة الأخيرة لمؤشر مديري مشتريات قطاع التصنيع العالمي والتي بلغت 55.4 نقطة تعتبر قوية إلى حد ما وتعد بشكل مريح ضمن منطقة التوسع، إلا أن هناك أدلة تشير إلى أن النمو قد بلغ ذروته وأن التعافي الاقتصادي العالمي في طريقه للاعتدال خلال الفترة القادمة. يتعمق تحليلنا في القراءات الأخيرة لمؤشر مديري المشتريات العالمي والأسباب الرئيسية التي تشير إلى أن ذروة التعافي العالمي قد انتهت.

مؤشر مديري مشتريات قطاع التصنيع العالمي

(50 نقطة = الحاجز الفاصل بين التوسع والانكماش)



المصادر: أي إتش إس ماركييت، جي بي مورغان، تحليلات QNB

أولاً، على الرغم من أن مؤشرات مديري مشتريات قطاع التصنيع لا تزال في منطقة التوسع في جميع الاقتصادات الرئيسية (الولايات

بشكل عام، لا يزال مؤشر مديري مشتريات قطاع التصنيع العالمي يشير إلى أن التعافي مستمر، ولكن "المشتق الثاني" أو معدل التغيير في التعافي يتباطأ. وكان التباطؤ مدفوعاً بكل من عودة الطلب إلى مستوياته الطبيعية في الاقتصادات الرئيسية والرياح المعاكسة العالمية مثل متحور دلتا وكذلك قيود الإمداد.

وتأثرت سلسلة التوريد الآسيوية بشكل خاص، مما تسبب في آثار غير مباشرة على مصدري المواد المصنعة الآخرين. ولا يزال هناك عدد كبير من الطلبات المتراكمة التي ينبغي للمصنعين تسليمها خلال الأرباع القادمة، لكننا نتوقع أن قيود الإمداد لن تخفف بشكل كبير إلا بحلول منتصف عام 2022، وهو الوقت الذي يُتوقع أن تعمل فيه القطاعات الرئيسية بطاقتها الطبيعية. وسيؤدي هذا الأمر إلى وضع سقف لنمو قطاع التصنيع العالمي خلال بقية العام.

فريق QNB الاقتصادي

جيمس ماسون

اقتصادي أول

هاتف: 4453-4643 (+974)

لويز بينتو*

اقتصادي

هاتف: 4453-4642 (+974)

مينجي تانغ

اقتصادي

هاتف: 4453-4736 (+974)

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنتج عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.